الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك
PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية
أمام اللجنة السادسة
دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السابعة والسبعون

البند84
سيادة القانون على المستوى الوطني والدولي

تلقيه: المستشارة نداء أبوعلي

7 أكتوبر 2022

السيد الرئيس،،،

في البداية يطيب لي أن أتوجه إليكم بخالص التهنئة لانتخابكم رئيس لأعمال اللجنة السادسة وكذلك الأعضاء المنتخبين معربة عن الثقة الكاملة في مقدرتكم على إدارة أعمالها بكل اقتدار وفعالية، واستعداد وفد بلادي تقديم الدعم فيما يصب في نجاح أعمال اللجنة.

السيد الرئيس

يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى بيان مجموعة دول حركة عدم الانحياز وأن يدلي بالتالي بصفته الوطنية:

إن بلادي تثمن الجهود التي عكسها تقرير الأمين العام المتضمن في الوثيقة رقم A/77/213 حول تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون وتنسيقها، والتوجه في أن يعالج على نحو متوازن الأبعاد الوطنية والدولية لسيادة القانون. وما تضمنه التقرير من إجراءات متضافرة اتخذتها منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء، بناء على طلبها، على تعزيز القانون. وأوجه الدعم المقدمة للدول في عدد من الأطر من أجل تحقيق العدالة وسيادة القانون.

السيد الرئيس

يود وفد بلادي أن يعرب عن أسفه لتطرق تقرير الأمين العام في الفقرة 64 حول دعم الأمم المتحدة فريق الخبراء الحكوميين المعني بإنهاء التجارة في السلع المستخدمة في التعذيب لدراسة جدوى إمكانية وضع معايير دولية مشتركة بشأن الاتجار بالسلع المستخدمة في تطبيق عقوبة الإعدام والتعذيب. حيث إن تطبيق عقوبة الإعدام لا يتعارض مع أحكام القانون الدولي ولا مع ما تضمنته المعاهدات الدولية، التي من ضمنها اتفاقية مناهضة التعذيب، ولا يوجد توافق دولي حول إلغاء عقوبة الإعدام التي يدخل تطبيقها في صميم ممارسة كل دولة لحقها السيادي فيما يخص نظمها القانونية الوطنية وتشريعاتها العقابية. ومن ثم لا يقبل الدمج في التعامل بين عقوبة الإعدام وطرق التعذيب. حيث أنه يخشى من تبعات الخلط دون خطى مدروسة ووفق المعايير والممارسات الدولية المتبعة في هذا الشأن.

السيد الرئيس

فيما يخص مكافحة الفساد وتعزيز العدالة والمساءلة، فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على أهمية سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي كونها مرتكزاً وشرطاً أساسياً من أجل تحقيق الأمن والسلم الدوليين، وركيزة مهمة تكفل حماية حقوق الإنسان من أجل سيادة القانون وتحقيق العدالة والمساواة، وانطلاقاً من المسؤولية المشتركة للدول في مواجهة التحديات الداخلية والدولية. ولا يتأتى ذلك إلا من خلال وضع تدابير قوية قائمة على الحوكمة ومكافحة الفساد، والمساءلة المطبقة على جميع الأشخاص والكيانات، وهو النهج الذي تلتزم به المملكة من رفع لمستوى النزاهة والمساءلة انطلاقاً من إدراكها بالعواقب الوخيمة للفساد اقتصادياً واجتماعياً، ومن أجل تحقيق ركائز وأولويات رؤية المملكة 2030. وإن بلادي تعيش اليوم إصلاحات جوهرية في جميع

مفاصل الدولة بتعامل حازم مع جرائم الفساد من خلال هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة)، وبتطوير مستمر للأنظمة والتشريعات للوقوف في وجه الفساد بجميع أشكاله بما فيها المالي والإداري ليس فقط من ناحية علاجية وإنما وقاية لسد الثغرات النظامية المؤدية إلى وقوع الفساد.

السيد الرئيس،،،

إن المملكة تؤكد حرصها على إرساء قواعد قانون راسخة منبثقة من مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة الذي يصبو منذ تأسيس المنظمة نحو تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

كما تدعم بلادي سيادة القانون الذي يعزز من احترام القانون الدولي الإنساني من أجل تحقيق الأفضل للإنسانية حيث إن تحقيق سيادة القانون لا يتأتى إلا من خلال المشاركة الفعالة المتعددة الأطراف. وعليه فإننا نقدر الجهود التي تقوم بها اللجنة القانونية، ونؤكد على ضرورة تقيد الجميع بسيادة القانون وتطبيقه وطنياً ودولياً على حد سواء مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والعدالة للمجتمعات.

شكراً السيد الرئيس،،،